قضية

عرب فلسطين

وضعها بالانكليزية الدكتور توفيق كنعان

نقلها الى العربية

الاستاذ موسى سالم سلامه

القدس ١٩٣٦

المطبعة العصرية — القدس

للذكرى
هديتي إلى الأستاذ الكريم
محمد أمين الطاهر دمتم
من المترجم
موسى سلامه
١٩٣٦/٨/١

قضية

عرب فلسطين

وضعها بالانكليزية الدكتور توفيق كنعان

نقلها الى العربية

الاستاذ موسى سالم سلامه

القدس ١٩٣٦

المطبعة العصرية — القدس

كلمة المترجم

هذه الاضطرابات الاخيرة التي تجري اليوم في فلسطين حملت الكثيرين من ارباب القلم على الكتابة عنها وبيان اسبابها . وقد نشط جمهور من ادباء الكتاب في فلسطين لشرح هذه القضية الهامة . ولعلّ أوفى ما كتب عن القضية الفلسطينية العربية هو البيان الذي أذاعه الوطني الغيور المخلص الدكتور توفيق كنعان . فقد جمع في هذا البيان خلاصة ما أدلى به أشهر المؤلفين الانكليز واليهود في هذا الصدد . ولما كان هذا البيان من الاهمية بمكان، رأيت في نقله الى العربية خدمة وطنية، إذ تعمّ فائدته في الاقطار العربية . ولم آلُ جهداً في إخراجه طبق الأصل. والله حسبي ونعم الوكيل .

موسى سالم سلامه

القدس في ٢١ تموز سنة ١٩٣٦

وهو اليوم الرابع والتسعون

للاضراب العام في فلسطين

تنبيه : من يودّ ان يطلع على المستندات التي اقتبست منها الشواهد المختلفة الواردة في هذا البيان فليراجع الاصل في النشرة الانكليزية .

المقدمة

أذيع على الجمهور بياني هذا عن القضية العربية الفلسطينية ، وانا أود ان يفهم الجميع اني حاذرت ما استطعت ان ابدي رأيي الخاص في هذه المسألة . وكل ما جاء فيه من المعلومات قد استقيته مما كتبه اشهر المؤلفين الانكليز واليهود ، غير متوخٍ سوى ان اقدمه بياناً واضحاً ، خالياً من النظريات العربية القومية . وقد حاولت نقل العبارات المقتبسة من الكتاب الالمان الى الانكليزية بدقه وامانة ، ولم أعلق عليها شيئاً ، تاركا للقارىء ان يبدي حكمه .

وقد صدرت في منتصف حزيران طبعة اولى من هذا التقرير ، مطبوعة على الآلة الكاتبة . وجئت بهذه الطبعة ، مضيفاً اليها بعض الاصلاحات والزيادات الضرورية . واذا كنت بعملي هذا قد ساعدت على انارة الرأي العام البريطاني ، فلا اكون قد اخطأت القصد .

الدكتور توفيق كنعان
القدس في ٢ تموز سنة ١٩٣٦
الموافق لليوم الخامس والسبعين من الاضراب العام

قضية عرب فلسطين

ما من احد في فلسطين ، مهما كانت جنسيته ، ومهما كان مذهبه ومهما كانت ميوله السياسية ، الاَّ دهش لهذه الحوادث التي استطار شرارها في هذه الاسابيع الأخيرة . لذا جئت ببياني هذا الصادر في حينه أميط اللثام عن بعض الحقائق التي من شأنها ايضاح القضية العربية للملأ . واني أعتقد ، ويعتقد الكل معي ، ان هذه الاضطرابات الحاضرة واضطرابات سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ سببها الرئيسي الوحيد السياسة غير الطبيعية التي رزح تحت عبئها عرب فلسطين منذ الاحتلال . ولكي تتضح لنا الحالة بجلاء ، ينبغي ان نسرد باختصار تاريخ الوعود المختلفة المقطوعة للعرب من جهة، وتاريخ الوعود المقطوعة لليهود من جهة اخرى .

الوعود

١ — في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩١٥ رضي السير مكماهون ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بعد مفاوضات طويلة أثناء الحرب الكونية مع شريف مكة (الملك حسين ، احد حلفاء دول التحالف)

بالحدود المعينة للمملكة العربية المستقلة المقترحة. وكانت هذه العهود تشمل فلسطين. وقد اثبت اللورد بلفور هذا الوعد سنة ١٩١٨. واثبته اللورد كيرسون هو ايضا للملك فيصل في ٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ولم تجرؤ وزارة من الوزارات البريطانية التي تعاقبت منذ الحرب الكونية على نشر المراسلات التي تبودلت بين الملك حسين والسير مكماهون وما عقد على أثرها من الاتفاقات، مع ان كثيرين من اعضاء البرلمان البريطاني غالباً ما الحوا في طلب نشره.

٢ — وفي شهر آذار سنة ١٩١٦ عقد سايكس بالنيابة عن الحكومة البريطانية معاهدة سرية مع بيكو، بالنيابة عن الجمهورية الافرنسية على غير علم من المغفور له الملك حسين. فجاءت هذه الاتفاقية مناقضة للعهود التي قطعت للملك حسين، لانها اخرجت فلسطين من نطاق المملكة العربية المستقلة الموعود بها.

٣ — وفي ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ أرسل اللورد بلفور المتوفى كتابه المعروف الى اللورد روتشلد، يعد فيه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولدى التأمل في هذه الوعود الثلاثة المذكورة اعلاه نرى ان معاهدة الحسين — مكماهون هي الاولى. وقد ايدها اللورد اللنبي

نفسه عند دخوله القدس في كانون الأول سنة ١٩١٧ بإعلانه: « ان الغاية الأساسية من الاحتلال هي تحرير سكان البلاد من الفوضى التركية ومساعدتهم بالتدريب على انشاء حكومة ذاتية ». اما الوعد الثاني والثالث، فقد قطعا على غير علم من الملك حسين. وقد قطع وعد بلفور لشخص منفرد لمصلحة شعب مشتت في جميع اقطار المسكونة تابع لجنسيات مختلفة، في حين ان العهد الذي بتّ فيه بين الحسين ومكماهون قد قُطع لزعيم امة محاربة محالفة لبريطانيا العظمى. وزد على ذلك أن الساسة البريطانيين قد انتقدوا بشدة تجربة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد سلم اللورد بلفور نفسه أنه مشروع فيه ما فيه من الخطر والمجازفة. وقال المستر تشرتشل، وزير المستعمرات، سنة ١٩٢٢: « ان وعد بلفور في مثل هذه الأحوال يحول دون انشاء حكومة ديمقراطية وطنية ». وذكر المستر ماير، وهو كاتب يهودي شهير: « ان الوطن القومي اليهودي بدعة جديدة لامثيل لها في القانون الدولي . . . ويُحاول خلقها في بلاد يشغل معظمها عنصر آخر ». وقد أشارت محكمة العدل العليا في فلسطين الى أن صك الانتداب (المتضمن وعد بلفور) إن هو الاَّ « صك سياسي لا قانوني قد يتضمن مظهراً لنيات صالحة كتابتها أسهل من قراءتها ».

الأدارة

تعد فلسطين بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم في الدرجة (ا) ويجب ان تعدّ مستقلة « تحت ارشاد ومساعدة دولة منتدبة الى ان يحين الوقت الذي تتمكن فيه من القيام بنفسها ».

وهذا الامتياز يتمتع به كل من العراق وشرقي الاردن وسوريا، وقد حُرمته فلسطين، مع ان سكان تلك الاقطار لم يصلوا الى درجة من المدنية أرقى من تلك التي وصل اليها سكان الارض المقدسة. ومع ان وعد بلفور يناقض روح صك الانتداب وشروطه، ومع ان الشق الواحد منه يناقض الشق الآخر، فان حكومة فلسطين ما زالت تعمل بلا انقطاع على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي. وقد بذلت أقصى جهدها لتسهل تنفيذ هذا القصد. وهي من جهة اخرى قد اهملت كل الاهمال الشق الثاني من هذا التصريح المشؤوم، واعني به: « لا يجري شيء قد يضر بما للطوائف غير اليهودية في فلسطين من الحقوق المدنية والدينية ». وعطف الحكومة على المصالح اليهودية والوطن القومي اليهودي عطفاً ليس من العدل في شيء ضار بمصالح العرب الذين يكوّنون أكثرية سكان فلسطين، يناقض مباشرة عهد جلالة الملك جورج الخامس الذي وعد: «أن هذه التدابير (وهي تأسيس وطن قومي

للشعب اليهودي تدريجاً) لن تؤثر بوجه ما في حقوق عامة سكان فلسطين المدنية والدينية او تقلل من رقيها وفلاحها». وكتب اللورد أيلنجتن، احد الشخصيات البريطانية النابهة، في احدى رسائله، بعد ان درس القضية كلها خارج لجان التحقق قائلا: « ما يزال الصهيونيون متمتعين بامتيازات تفوق امتيازات العرب من وجوه عدة. وأدلى كثيرون من اعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات بآرائهم سنة ١٩٣٣ فقالوا: «ان الاضطرابات تجددت في فلسطين وانها ستجدد بنتائج أشد خطراً إذا لم تُصن حقوق العرب الأولية: «وهذه المعاملة المحابية منافية لرسالة جلالة الملك التي تلاها اول مندوب سامٍ في ٧ تموز سنة ١٩٢٠ والتي جاء فيها: « أودّ ان أؤكد لكم ان الحكومة المنتدبة ستقوم بواجباتها بلا أدنى محاباة، وأنها عازمة على مراعاة حقوق كافة العناصر والمذاهب الممثلة بينكم ».

وقال اللورد سيدنهام: «ان رغائب الفلسطينين قد اهملت بقحة».

ونُشر في احد اعداد جريدة التيمس: «لقد أثرت السياسة الصهيونية في السياسة البريطانية تأثيراً فيه ما فيه من الخطر وعدم الحسبان». وجاء في المقال نفسه ايضاً: « لا يسعنا ان نتكلم عن نزاهة الادارة البريطانية في فلسطين ».

المحاباة فى معاملة اليهود

في ما يلي بضع براهين على المحاباة في معاملة اليهود :

١ — ان الاصلاحات التي أوصى بها الخبراء البريطانيون واللجان البريطانية والنصائح التي أسدوها قد اهملت لأنها إنما أيدت مطالب العرب.

٢ — معظم الاحتجاجات والعرائض والمطالب التي رفعها العرب الى الحكومة البريطانية والحكومة الفلسطينية لم تلقَ جواباً، في حين ان احتجاجات اليهود ومطالبهم كانت كلها تُقبل دائماً، وتوضع موضع التنفيذ الاّ الأقلّ منها، كما سنرى بعد.

٣ — كل نظام جاء في مصلحة العرب أُرجىء نشره وتنفيذه :

أ — أُرجيء نشر معاهدة لوزان سنةً وخمسة اسابيع من غير سبب، حتى ان العرب الذين كانوا قد هاجروا الى اماكن بعيدة كأَميركا الجنوبية وجنوبي أفريقيا لم يبقَ لديهم سوى عشرة أشهر وثلاثة أسابيع لطلب الحصول على جنسيتهم التي حُبست عنهم، عوضاً عن مدة سنتين، كما جاء في المعاهدة.

ب — جاء في معاهدة سيفر المؤرخة في ٣٠ آب سنة ١٩٢٠ :

« تتعهد الحكومة المنتدبة بأن تعين بأقرب ما يمكن لجنة خاصة لكي

تدرس وتنظم كل المشاكل والمطالب الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة».

ولم تُعين هذه اللجنة إلاّ سنة ١٩٢٩ أي بعد وقوع الاضطرابات. وهذه الاضطرابات كان من المحتمل اتقاؤها لو قامت الحكومة المنتدبة بواجباتها بصدد هذه المعاهدة مراعية في ذلك الوجدان مراعاة أتمّ.

ج — لما كان قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ الذي وُضع لحماية الفلاحين العرب «قد عجز عن الوصول الى الغاية التي توخاها أولئك الذين وضعوه» عين اللورد بلومر في مستهلّ سنة ١٩٢٧ لجنة تشير عليه بالطرق والوسائل التي من شأنها «حماية المزارعين من الطرد». ولم يُعمل بملاحظاتهم قبل ٣١ تموز سنة ١٩٢٩ .

د — تلقى المسلمون الكتاب الابيض الصادر في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ بشأن البراق (حائط المبكى) بارتياح عظيم، كما يتضح من رسالة بعث بها سماحة المفتي الى الحاكم الإداري مؤرخة في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨ إلاّ ان الحكومة، رغم احتجاجات المسلمين وسماحة المفتي المتواترة، لم تنفذ ما أُوصي به في ذلك الكتاب الاّ بعد اضطرابات سنة ١٩٢٩، اي في ٢٩ كانون الاول منها. وتتضح الوسيلة التي عاد اليهود وأثروا بها في قرار الحكومة البريطانية من نشرة مؤرخة في ١٢ آب سنة ١٩٢٩ أُذيعت فيها دعوة إلى اليهود عامة لكي

« يثيروا السماء والأرض احتجاجاً على الجور الذي لا يوصف والعسف الذي لم يسبق له مثيل ، واللذين من شأنهما ان يسلبا أمة حية آخر أثر مقدس لها وينتزعا من الفقير المسكين حَمَله الوحيد » هـذه هي اللهجة التي لجأ اليها اليهود كلما اتُّخذ قرار مغاير لما يتوقعون .

٤ — وضع ما هو ضارّ مباشرةً بمصالح العرب من الانظمة :

أ — ان قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ الذي كان معمولا به حتى ٣١ تموز سنة ١٩٢٠ لم يحمِ واحداً من الفلاحين العرب . وقد أجاب مدير الأراضي أمام لجنة شو : « أن القانون لم تتضح صلاحيته في حالة من الأحوال » . وبعبارة أخرى أن هـذا القانون الذي قصد به حماية العرب إنما حمى اليهود .

ب — ان القانون المنظم لجنسية عرب فلسطين قد حال دون حصول الألوف من العرب على الجنسية الفلسطينية وتمكنهم من العودة الى وطنهم .

ج — ان بريطانيا العظمى اضافت، خلافاً لمعاهدة لوزان ولقانون الجنسية الفلسطينية ، أن كل الفلسطينيين العرب الذين نزحوا عن البلاد قبل سنة ١٩٢٠ لا يحق لهم التمتع بالامتيازات الممنوحة في معاهدة لوزان الجائرة ، مع أنهم وُلدوا في فلسطين، ومعظم اقاربهم وممتلكاتهم

في هذه البلاد ، وكانوا لا ينفكون يرسلون مبالغ طائلة من المال الى وطنهم . ومن جهة أخرى ، كل يهودي اعطته الوكالة ، او احد مكاتبها، تذكرة مرور ، استطاع ان يهاجر الى فلسطين ويصبح فلسطينياً بعد اقامته فيها سنتين .

تدفق سيول المهاجرين والاكثار من بيع الاراضي

ا — نذكر في ما يلي ما أدلى به جماعة من الخبيرين نصحوا بمراقبة الهجرة اليهودية الى فلسطين أشد المراقبة والإقلال منها كثيراً.

أ — كتب السير جون كامبل ، وهو خبير أوفده اليهود ليقدم تقريراً عما يُستطاع من الرُقيّ والتقدم في فلسطين ، فقال : « ان المهاجرين تدفقوا على فلسطين تدفقاً يزيد على ما في مقدور البلاد الاقتصادي من الاستيعاب » . وكان ذلك سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .

ب — وجاء في تقرير الحكومة السنوي لسنة ١٩٢٨ : « أن البلاد لا تزال تعاني من تأثير الهجرة غير الاقتصادية » .

ج — وكتبت لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩٢٩ : « من الواضح الذي لا خلاف فيه بشأن الهجرة ، أنّ ما أُوصي به سنة ١٩٢٢ من أن الهجرة ينبغي ان تُنظم وفقاً لمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب القادمين الجدد ، قد حيد عنه حياداً كبيراً » .

د — ورد في تقرير جونهوب سمبسون ما يؤيد هذا الرأي .

هـ — جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ ما نصه : « ليس في المستطاع ان تكون هذه الهجرة عظيمة الى حد تتجاوز عنده مقدرة البلاد الاقتصادية مهما كانت هذه المقدرة . ومن الضرورة التثبت في ان المهاجرين لن يكونوا عبئاً على سكان فلسطين بوجه الإجمال، ولن يحرموا احداً من سكانها الحاليين من اعمالهم » .

و — وجاء ايضاً في الصفحة ٢٢ من الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ما يلي : « كل قرار يصدر بتسرع فيما يختص بالهجرة اليهودية المطلقة ينبغي ان يُستنكر كل الاستنكار » .

ز — جاء في مجموعة اعمال البرلمان لسنة ١٩٢٢ : «ان الخطة المتبعة في المهاجرة منوطة بأدق الدراسة ، وان صفات المهاجرين ومميزاتهم منوطة بأشد الاستقصاء باشراف الحكومة » . ولم تجرِ الحكومة الفلسطينية على هذه الخطة بتاتاً. ويعترف الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ بصراحة : « أن اشراف الحكومة اشرافاً حقيقياً على اختيار المهاجرين القادمين من الخارج لا وجود له » .

٢ — جاء في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ بعد أن ذكر أن السكان العرب تنتقل الارض من ايديهم يوماً بعد يوم ما نصه : « لم يبقَ من

الارض ما يصلح للاستقرار الزراعي الا ما هو مذَّخر لدى الوكالات اليهودية المختلفة من مثل هذه الارض الموات » . وتتضح حالة الفلاح العربي البائسة من البيانات الرسمية التالية :

أ — ٢٩،٤ في المئة من الأُسر العربية لا ارض لها .

ب — من الضروري ان يكون لدى الأسرة القروية الواحدة مساحة من الأرض لا تقل عن ١٣٠ دونماً ، لتكون تلك الاسرة في مستوى لائق من المعيشة . « غير ان كل اسرة عربية ، اذا قسم الجاهز من الارض على الاسر العربية ، لا يصيبها في الواقع سوى ٩٠ دونماً فقط » . (الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ وتقرير السير جون هوب سمبسون) . « لم يكن في وسع قروي (عربي) واحد كان يملك أقل من ١٢٠ دونماً ان يعيش على حاصلات ارضه من غير عمل اضافيّ » .

ج — « ان فلسطين بوجه الاجمال لا تتسع لعدد من المزارعين اكبر من العدد الذي فيها الآن، إلاَّ اذا أُدخلت على وسائل الزراعة تغييرات أساسية » . (التقرير عن اضطربات فلسطين المؤرخ في آب سنة ١٩٢٩)

د — كتب المستر بارتون في جريدة التيمس في ٢١ ايار سنة ١٩٣٠ « ان المسألة التي يُنتظر الفصل فيها في فلسطين هي في جوهرها مسألة زراعية . فالمتموّل اليهودي ، ولديه الأموال الطائلة ، مستعد لأن يبذل

أثماناً فادحة في ارض العربي . وهذا يعني تجريد الفلاح العربي من أملاكه تجريداً نهائياً ، وانحطاط الفلاح العربي الملاك الى حالة رقيق لا ارض له، يعتمل في ارض غيره ويتصرف به اليهودي كما يشاء. ولا سلام ممكن في البلاد إلا اذا رُفع هذا الخطر» .

ه — في كتاب للمستر فوربز : « . . . . بيد أنه لم يجرِ حتى الآن ما من شأنه ان يحول دون تكوّن طبقة من العرب لا أرض لها، ودون ازدياد عدد الجرائم ازدياداً لا مثيل له ، ولا مناص للحكومة من أن تُلقى تبعة ذلك عليها ، لأن الانسان ينبغي له ان يأكل ليعيش، وإذا لم تكن له أرض يستمد منها القوت ، فيجب عليه ان يدفع ثمن قوته » إن لم يكن ذلك بالمال الذي قد يكون في حوزته ، فبالسجن لِما يكون قد اقترفه من الجرائم ، ساعياً سعي اليائس وراء القوت .

٣ — ان المستر مكدونلد قد غير في ١٣ شباط سنة ١٩٣٠ ، بتأثير اليهود ، كل الخطة التي وضعتها الحكومة في الكتاب الابيض سنة ١٩٣٠ وذلك على رغم النتائج التي أفضت اليها كل اللجان التي درست القضية من حين الى آخر ووضعت التوصيات اللازمة . وقد ذكر المستر مكدونلد في كتابه للدكتور وايزمن : « ان ما ذكر من سياسة حكومة جلالته لا يشمل منع اليهود من احراز اراضي اضافية ، فمثل هذا المنع

لم يُنصّ عليه ولم يُنوَ » . وكان بنتيجة ذلك أن اليهود عادوا وتمتّعوا بالعطف، وزيد في تجريد العرب الفلسطينيين من أرضهم وعملهم ، وفقاً لهذه السياسة القاضية بزيادة الهجرة . وقد وضع اليهود منذ سنة ١٩١٩ خطة تقضي بإدخال ٥٠ الى ٦٠ الف مهاجر يهودي في السنة . وكان هذا أيضاً هو الطلب الرسمي الذي قدمه الدكتور وايزمن الى مؤتمر الصلح المعقود في فرساي في ٢٧ شباط سنة ١٩٢٩. فقد طلب الدكتور وايزمن ان يُسمح بإدخال ٥٠ الى ٦٠ الف مهاجر يهودي في السنة . . . . . حتى تصبح فلسطين أخيراً «يهودية كما ان أميركا اميركية وانكلترا انكليزية»

ولم يعمد اليهود الى الراحة حتى وصلوا الى غايتهم . فقد كان معدّل الهجرة الصافي في السنوات العشر (١٩١٩ — ١٩٢٨) ٧٥٤٠ مهاجراً في السنة . وقد ازدادت المهاجرة المشروعة في السنوات التالية ازدياداً هائلاً كما يتضح من الارقام التالية :

سنة ١٩٣٣	كان عدد المهاجرين الرسمي	٣٢،٠٠٠
» ١٩٣٤	» » »	٤٢،٥٠٠
» ١٩٣٥	» » »	٦١،٥٠٠

ويجب ان نضيف الى ذلك على الأقل ١٥،٠٠٠ مهاجر يهودي كانوا يدخلون البلاد كل سنة بطرق غير قانونية . وبهذا يكون

المجموع الهائل ١٨٠،٠٠٠ مهاجر خلال السنوات الثلاث اي بمعدل ٦٠،٠٠٠ مهاجر في السنة . وبعد أن كان عدد اليهود في فلسطين ١٥٨،٠٠٠ في اول أيلول سنة ١٩٢٢ ، وصل في آخر سنة ١٩٣٥ ، وفقاً لإحصاء الوكالة اليهودية الى ٣٧٥،٠٠٠ . ومعدل الزيادة في تدفق اليهود هذا التدفّق غير العادي في مدة ١٣ سنة ٢٣٧ في المئة .

اذا نظرنا الى هذه الحقائق بعين الاعتبار وذكرنا أولاً ان السكان العرب قد ازدادوا منذ وضع السير جون هوب سمبسون تقريره ، وذكرنا ثانياً ان ٥٠٠،٠٠٠ دونم قد بيعت مذ ذلك الوقت لليهود يتضح لنا ان كل عائلة قروّية تكاد لا تملك في الوقت الحاضر ٨٠ دونماً بها قوام معيشتها بدلاً من ١٣٠ دونماً عُدّت الحدّ الأدنى لذلك .

ألا يُقصد من هذه السياسة حمل الفلسطينيين العرب على إخلاء أراضيهم بأجمعها ليفسحوا مجالاً لليهود ؟ « واذا كانت حالة الفلاح (يوم قدّم السير جون سمبسون تقريره) أرقى قليلا منها قبل الحرب على عهد الأتراك (اذا صحّ ذلك) فما أسوأ ما هي عليه اليوم بعد ان خسر هذا القرويّ نصف مليون دونم من أرضه ! إن سياسة الحكومة تنفذ رغبات اليهود كما بيّنه الدكتور إيدِر في قوله: « ينبغي ان تحرر الهجرة كل التحرير من كل القيود السياسية. وينبغي ألاّ يُمنع يهوديّ ما من

الدخول الى فلسطين لأنه يهودي أو لأن في فلسطين عدداً معيّناً من اليهود » . وقال أيضاً : « ينبغي ان تكون النسبة اليهودية في عدد السكان نسبة كبيرة وينبغي أن يُكتفى بأن يُعدّ المهاجر عاملاً يهودياً في قيام الأمّة » .

ولما كانت الحالة الزراعية لا تسمح بهجرة واسعة النطاق فلننظر هل تسمح بذلك حالة البلاد الصناعية ؟ في الحقائق التالية جواب عن هذا السؤال :

جاء للدكتور ألفرد مرقص في «مجلة فلسطين» الإنكليزية ملخص واضح عن تجارة المنتجات الصناعية بين فلسطين وسوريا، وذكر أن الآمال المعقودة على توسع التجارة الفلسطينية السريع في الاسواق السورية كانت غير مرضية. ووردت ارقامه عن الصادرات والواردات ما بين هذين البلدين كما يلي .

سنة	الواردات من سوريا	الصادرات الى سوريا
١٩٢٩	٤٧٣،٠٧٦ ج . ف .	١١١،٦٠٨ ج . ف .
١٩٣٠	٥٢٦،٨٨١ » »	١٠٦،٧٠٣ » »
١٩٣١	٣٠٤،٧٩٥ » »	١١١،٢٠١ » »
١٩٣٢	٢٦٦،٥١٧ » »	١١٤،٢٢٨ » »

١٩٣٣	٣٢٩،٤٣٦	»	»	١١١،،٥٩	» »
١٩٣٤	٤٢٩،٤٠٥	»	»	٩٥،٨٦١	» »
١٩٣٥	٥٢٠،٠٠٠	»	»	١٠٨،٠٠٠	» »

هذا دليل على ان الإنتاج المحلي لم يترقَّ ولم يتحسن ولم يتمكن من تقليل الواردات الصناعية من سوريا ، مع ان ٢٢٠،٠٠٠ من اليهود على الأقل قد دخلوا البلاد في هذه السنين السبع المذكورة ، وان ٧٥ في المئة منهم يعيشون في مراكز صناعية وان ١٢،٥ في المئة يعيشون في مراكز شبيهة بالصناعية .

من الواضح ان معمل نيشر للاسمنت لا يستند على الحماية ، في ارباحه وحدها ، بل في كيانه ايضاً . وليس في استطاعته ان يزاحم الاسمنت المستورد اذا الغيت التعريفة الجمركية الواقية . وظهر ان إلغاء الرسم الجمركي على بزور الزيت المستوردة كان من الضروري لنجاح معمل زيوت (شمن) . وليست معامل (ريشونْ لي زيونْ) ومعامل (زخرونْ جا كوب) للخمور قائمة بعملها الاقتصادي ، بل بكرم البارون رُتشلد وعنايته بهذه المعامل . وهذه الصناعة يستمرّ نجاحها بسبب ما فُرض من الرسوم على الخمور والكحول المستوردة من الخارج. وتقوم أرباح معامل المنسوجات باستيراد المواد الخام خالصة من الرسوم

وبفرض ١٢ في المئة (الآن ٢٥ في المئة !) على ما يماثلها من المنسوجات الأجنبية الواردة . ويظهر في الواقع ان الصناعة الكبيرة في فلسطين تستند إلى التصرف في التعريفة الجمركية . وهكذا تُفرض الضرائب على سائر السكان حتى يتمكن أصحاب هذه المعامل الصناعية من دفع أجور العمال وتحقيق أرباح لأنفسهم . (تقرير سمبسون صفحة ١١٣ و ١١٤) .

«لست ادري لماذا يمكن النجاح لصناعة المنسوجات في فلسطين ضمن نطاق واسع ، مع أن أجور العمال تُدفع بناء على ما عيّنه اتحاد اليهود العام» ، في حين انَّ معامل اليابان والهند المجهزّة بأحدث الآلات والتي تدفع لعمالها أحطَّ الأجور ، عاجزة عن ان تجد اسواقاً كافية لمنتجاتها» . (سمبسون صفحة ١١٦و١١٧) .

وكتب احد زعماء الأميركيين الاقتصاديين ، بعد ان عُنيَ بدراسة رُقيِّ البلاد وتقدمها التجاريِّ المزعوم ، من الوجهة الاقتصادية قال : «هذا الرقيّ الظاهر إنْ هو الا تضخم وقتيّ وانتفاخ اصطناعي لا يقوم على أُسسٍ إقتصاديّة وطيدة . وإني إنّما ارى البلاد صائرة الى هلاك محقق والى خراب اقتصادي هائل لا بد أن يحلَّ بها» .

الاستعمار اليهودى وحالة الفلاح

يزعم اليهود ويذيعون في العالم أجمع أن هجرة اليهود الى فلسطين قد حسنت حالة الفلاح . ولدى إمعاننا النظر في الأنظمة المقيَّدة بها الاراضي اليهودية ، وفكرة اليهود العليا في الهجرة ، نهتدي الى جواب أكيد . فبعد ان « كانت عادة المستقرين في المستعمرات اليهودية القديمة ان يستأجروا عمالاً من العرب ليعملوا في أرضهم » أصبحت الأحوال التي نشير اليها في ما يلي تدل على سياسة صهيونية ضارة مقدّرة :

أ — تنص المادة ٣ من دستور الوكالة اليهودية الموقّع عليه في زورخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٩ « أنّ ما يُبتاع من الأرض يُحتفظ به كملك ثابت للشعب اليهودي لا يمكن انتقاله الى أيدٍ أخرى » وأنه « ينبغي في كل الاعمال والمشروعات التي تقوم بها الوكالة او تعضدها أن يُعدَّ استخدام العمل اليهودي كمبدأ » .

ب — جاء نص المادة ٢٣ من عقود الإيجار لجمعية « كيرن كيمت » كما يلي « يتعهد المستأجر ان يقوم بكل الأعمال التي لها علاقة بفلاحة الارض مستعيناً بالعمل اليهودي وحده . وإذا تخلف المستأجر عن القيام بهذا الواجب ، باستخدامه عمالا من غير اليهود ، يستهدف لدفع

غرامة قدرها ١٠ جنيهات عن كل مخالفة . . . وإذا خالف المستأجر شروط هذه المادة ثلاث مرات تستطيع الجمعية أن تسترد المأجور من غير أن تدفع تعويضاً ما » .

ج — وجاء في المادة ٧ من اتفاقية جمعية كيرن هايسوت « . . . . وأنه اذا اضطر وكلما اضطر ان يستأجر من يساعده ، لا يستأجر إلاّ عمالاً من اليهود » .

د — وجاء في المادة ١١ من اتفاقية مستعمرات إيمك : « يتعهد المستأجر . . . . وألاّ يستأجر إلاّ عمالاً من اليهود فقط » .

هـ — وكتب الدكتور مِندِل سلبر : « إن عقود ايجارها (يعني المستعمرات اليهودية) وقوانينها المحلية تشترط ان الأرض الخاصة برأس المال القومي ينبغي ألاّ تباع وألاّ تُرهن وألاّ يُجازف بها » . وكتب أيضاً : « . . . دونمات من الأرض خاصة بالشعب اليهودي جميعه ، وأن ليس في الإمكان ان تنتقل هذه الأرض الى أيدٍ أخرى او يُتصرف بها او تُرهن او يجازف بها .

و — وجاء في كتاب كيرن هايسوت : « ان الغاية التي يتوخاها العامل اليهودي الحديث في فلسطين هي إعداد مكان وعمل للألوف والملايين الذين ينتظرون في الخارج »

ز — ورد في كتاب لسيدبوثن عنوانه انكلترا وفلسطين : ,,من المرغوب فيه تشجيع الهجرة اليهودية بكل الوسائل ، وفي الوقت عينه تثبيط عزائم العرب عن الهجرة الى البلاد''. وقد سارت الحكومة الفلسطينية على هذه الخطة بأمانة .

ح — وذكر الدكتور مندل سلبر : ,,من المحقق ان ثلاثة ملايين من اليهود في وسعهم ان يحوّلوا هذه الارض المهملة القفرة الى واحة غربية في قفر شرقي . ومن المحقق أيضاً ان جعل بلاد اسرائيل آهلة بثلاثة ملايين . . .'' ويقول كوزنك: ,,اننا نحتاج الى ما لا يقل عن خمسة ملايين دونم من الارض لتحقيق انشاء وطننا القومي'' .

ط — جاء في مجلة جويش كرونكلْ : ,,ويتضح من ثمّ أن الحلّ الوحيد للحالة الفلسطينية إنما هو منح اليهود ، بصفتهم هذه ، من الحقوق والامتيازات في فلسطين ما يمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا إنكليزية اوكما ان كندا كندية'' .

ي — صرّح الدكتور ايدر أمام لجنة هايكرفت برأيه في القضية الصهيونية قائلا : ,, . . . ليس من الممكن ان يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي . ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، بل ينبغي ان تكون هناك سيادة يهودية ، حالما يزداد عدد هذا العنصر ازدياداً كافياً .''

ك — « مما يُعدّ اليوم (١٩٢٩) من المميزات الخاصة ان كثيرين من اليهود المتمسكين بقوميتهم لا يركبون في مركبات وسيارات غير يهودية ، ولا يدخلون متجراً من المتاجر غير اليهودية. (الدكتور فينر) .

ل — ذكر المستر ساخر أمام لجنة شو : « . . . ولنا الامل ان تكون في هذه البلاد يوماً ما أكثرية يهودية بنتيجة هذه الوسيلة الطبيعية » (اراد بالوسيلة الهجرة غير المقيدة بقيود اصطناعية) .

م — وكتب كرانفسكي : ,,يستطيع مستأجر الأراضي اليهودي أن يفلح الأرض ويقيم بها ويستغلها . بيد أنه لا حقّ له في حرية التصرف بها'' . وقال أيضاً : « ان الاراضي تُحسَّن وتؤجّر الى مزارعين صغار يُطلب منهم ان يقوموا بالعمل بأنفسهم . . . وينبغي أن تظل الأرض يهودية الى الأبد . . . ولذا ينبغي ان لا تكون الأرض ملكاً لليهود وحسب بل ان يكونوا هم الذين يفلحونها ويُقيمون بها . وليس من يسعه أن يطلب من اليهود بذل تضحيات اعظم لكي يحلّ جماعة من غير اليهود بالأراضي التي امتُلِكت على هذا الوجه ، في حين ان الوفاً من الأُسر اليهودية مشتّتة في مشارق الأرض ومغاربها تنتظر ان يؤتى بها الى فلسطين للأقامة بها . . . وكلتا الجمعيتين تحظر العمل المأجور ، وخاصة العمل غير اليهودي المأجور » .

ن — كتبت مجلة فلسطين الجديدة ، لسان حال الصهيونيين الأميركيين : « كلا الفريقين (المعتدلين والمتطرفين) يتوقان الى انشاء حكومة او جمهورية يهودية » .

ص — استمر الصهيونيون (١٩٢٢) على مقاطعة العمل العربي وتنظيم شؤون مستعمراتهم على وجه لا يتيسر معه الربح لأحد غيرهم بنتيجة ما وصلت اليه هذه المستعمرات من التقدم .

يتضح جلياً من هذه المقتبسات ان الرغبة الوحيدة لكل يهودي:
١ — ان يمتلك من الأرض ما استطاع ٢ — ان تزداد الهجرة الى حد تصبح عنده اكثرية السكان يهودية ٣ — ان يُحظر كل عمل في الاراضي اليهودية على كل من ليس يهودياً . فيُستدل مما تقدم ان العرب لن يُصيبوا من الاستعمار اليهودي والهجرة اليهودية فائدة ما. لأن العربي ، وإن كان يتعلم تحسين طرق الزراعة لا بدّ أن يتجرد يوماً من أرضه، وان يُضطرّ عاجلا او آجلا الى مغادرة وطنه إذا أُتيح لليهود ان يُنفذوا خطّتهم .

فما الذي صنعته الحكومة للقيام دون هذه الغايات الجائرة ؟ ولماذا لم تقم بوعدها بحماية العرب حماية تامة ؟ وقد أُعطي هذا الوعد في أول تقرير لحكومة فلسطين المدنية حيث قيل: «تتوخّى سياسة حكومة

جلالته تنفيذ رغائب العنصر اليهودي المشروعة في العالم كله من حيث علاقته بفلسطين، وذلك مع حماية حقوق السكان الحاليين حماية تامة ... والوسائل التي من شأنها ترقية حالة العربيّ ينبغي ان تكون هي الوسائل نفسها التي يجب ان نعمد اليها في فلسطين فيما لو لم تكن هناك مسألة صهيونية ووعد بلفور » .

وما استنتجناه أعلاه مُضمّن مباشرة او غير مباشرة في الاقوال الرسمية التالية :

أ — جاء في تقرير هايكرفت ، صفحة ٢٧ : « ان موقف الصهيونيين المسؤولين ، كما هو موضح أعلاه ، ليس مما لا يُكترث له، لأنه من أحد الأسباب المهيجة التي أدّت الى الاستياء الحالي » .

ب — ينظر كرانفسكي في كتاب له الى المسألة كلها من الوجهة اليهودية فقط . فهو يتجاهل حقوق سكان البلاد العرب وينتقد بشدة وعلى وجه غير عادل تقرير السير جون هوب سمبسون . ويقول : « إن التقرير يقف العمل اليهودي لأنه يقصد منع اليهود بالفعل من الحصول على الأرض ، وهي من العوامل الأساسية في التجديد . . . والبقاع القليلة الباقية من الأرض يحتاج اليها الفلاحون الذين لا أرض لهم ، ولذا فليس ثمّة مجال للهجرة اليهودية» .

ج — جاء في تقرير هايكرفت: « علق في الأذهان ان الحكومة تتأثر بالنفوذ الصهيوني وأن هذا النفوذ قد ساقها الى العطف على الأقلية عطفاً فيه المضرة للأكثرية العظيمة من السكان ». وذلك في حين ان لجنة الانتداب الدائمة أعلنت في حزيران سنة ١٩٣٠ ما يلي : « أن الواجبات التي يفرضها الانتداب تُجاه الفريقين من السكان لا تفاوت فيها ».

د — وجاء في التقرير نفسه صفحة ٤٥ : « أن الاعتقاد أن في مقاصد الصهيونية والهجرة اليهودية خطراً على المصالح العربية القومية والمادية يكاد يكون في الحقيقة عامًّا بين العرب ، ولا يقتصر على طبقة خاصة».

هـ — وجاء في التقرير نفسه أيضاً : «قد أخفقت اللجنة الصهيونية في حمل العرب على الاعتقاد بفوائد الهجرة ولم تستطع سوى ان تبثّ فيهم عاطفة الريب الشديدة».

و — وجاء في تقرير السير جون هوب سمبسون : « لا أمل للعرب ان يستأجروا أو يفلحوا الأرض التي ابتاعها اليهود ، فإن الشروط المشدّدة الواردة في عقود الإيجار للرأسمال القومي اليهودي تحرم العربي من الاستخدام في الأرض الى الأبد ».

ز — وجاء في التقرير نفسه : «إن المبدأ القاضي بمقاطعة العمل العربي في المستعمرات الصهيونية مقاطعة مستمرة مقصودة لا يناقض شروط المادة السادسة من صك الانتداب وحسبُ ، ولكنه فضلاً عن ذلك يُعَدّ ينبوع خطر مستمر متزايد للبلاد ». فما الذي فعلته حكومة فلسطين لدرء هذا الخطر ؟

ح — وجاء في التقرير نفسه : « ان الوضع الحالي القاضي بحظر استخدام العرب في المستعمرات الصهيونية غير مرضيّ من وجهتين : وجهة العدالة ووجهة إدارة البلاد إدارة حازمة» .

ط — وجاء فيه أيضاً : «ما دامت هذه الشروط في دستور الجمعية الصهيونية وفي عقود إيجار كيرن كايمت واتفاقية كيرن هايسوت فلا يمكن أن يُمدّ انتقال مساحات كبيرة من الأرض الى رأس المال القومي اليهودي ممّا يُرغب فيه » .

ي — ذكرت لجنة شو ان اليهود، اذا كان يُسمح بدخول فلسطين لثلاثين ألف مهاجر منهم في كل سنة ، يصبحون أكثريّة السكان سنة ١٩٤٨ . ولكن اذا دخل فلسطين منهم ما معدّله ستّون ألفاً في السنة ، فإن اليهود سيصبحون الاكثريّة قبل هذه السنة .

ق — وكتب اللورد أيلنجتون سنة ١٩٣٣: (ما زال الصهيونيون يتمتّعون بامتيازات أعظم من امتيازات العرب من وجوه كثيرة، وقد أدى ذلك أكثر من مرة الى احتجاجات شديدة من قبل العرب».

ولايزال اليهود يتملكون بقاعاً كبيرة من الأرض مع أن أولئك الذين تُناط معيشتهم بالأرض يقلّ عددهم نسبياً سنة فسنة، ففي سنة ١٩٢٧ كان ٣٠،٥٠٠ يهودي من مجموع ١٥٨،٠٠٠ وهو العدد الذي كان لليهود في فلسطين وقتئذ، اي ما دون عشرين في المئة، يعملون في مستعمرات في جملتها مراكز شبيهة بالصناعية. وهذا المعدل انخفض ببطء ولكن باستمرار حتى وصل في نهاية سنة ١٩٣٥ الى ٢٢،٢٧ في المئة. وقد كان عدد اليهود في فلسطين في نهاية سنة ١٩٣٥، بناءً عَلَى إحصاء الوكالة اليهودية، ٣٧٥،٠٠٠ ويُقيم ٢٨٤،٠٠٠ منهم، أو بالأولى ما هو فوق ٧٥ في المئة، في مراكز صناعية، ويُقيم ١٩،٠٠٠ منهم في مراكز زراعية. إلاّ أن ما يُوازي نصف هؤلاء ال ٩١،٠٠٠ يُقيمون بمراكز شبيهة بالصناعية: فيمكننا والحالة هذه أن نقول إن اليهود الذين يعيشون في الواقع على الارض لا يتجاوزون ٤٦ ألفاً.

السياسة الصهيونية

تتضح مضرة السياسة الصهيونية للعرب من المقتبسات التالية:

أ — جاء فى كتاب لأشير كِنزبرْج: «قُدّر للشعب اليهودي ان يحكم فلسطين ويدير شؤونها كلها وفقاً لطريقته الخاصة، غير مبالٍ بموافقة سكانها الحاليين او عدمها. اذ ينبغي أن يُفهم أنّ هذا التجدُّد إنّما هو تجديد لحقوق اليهود القديمة التي تفوق حقوق السكان الحاليين الذين أسّسوا وطنهم القومي على أرض ليست لهم».

ب — وقال إبرلن في كتاب له: «لا يستولي الشعب اليهودي على فلسطين إلا بعد انحلال الامبراطورية البريطانية. وما غايتنا إلاّ القضاء على السياسة البريطانية الاستعمارية».

ج — قال الدكتور وايزمن: «سنبقى في فلسطين سواء اردتم (أيها البريطانيون) أم ابيتم. يمكنكم ان تعجلوا او تؤخروا يوم قدومنا. والأفضل لكم أن تساعدونا، وإلا فإن مقدرتنا التعميرية تنقلب الى مقدرة تدميرية تضطرب لها الدنيا بأجمعها».

د — جاء في مجلة يودِشه روند بعد ان فرضت وزارة المستعمرات القوانين المقيدة الموقتة على الهجرة: «إن هذا الوفد اليهودي يُمثل

قسماً كبيراً ممّا ليهود العالم من القوة والنفوذ. وقد أكّد الوفد اليهودي للحكومة ان اليهود لا يقبلون بحال من الأحوال أن تُحدّد الهجرة وابتياع الأراضي».

د — وكتب فيلكس وُرْبورج الى السفير البريطاني في الولايات المتحدة بخصوص الموضوع نفسه: «إن هذا الأمر أسخط يهود فلسطين ويهود العالم أجمع وإننا مضطرّون أن نعرض احتجاج يهود الولايات المتحدة الشديد، الصهيونيين منهم وغير الصهيونيين، الذين تمثلهم الوكالة اليهودية».

و — وصرّح أوسكار كوهين في اجتماع عقد في برلين: «إننا نعلم ان الحكومة البريطانية لم يتجاوز عمرها سدس مدّة تاريخنا، وسيكون اليهود في فلسطين عندما تنقرض الامبراطورية الانكليزية».

ز — وقال كولدمار في الاجتماع نفسه: «ان حظّ فلسطين لن تبُتّ فيه انكلترا، وستُحقق الصهيونية، كانت انكلترا الحاكمة هناك أم كان غيرها.

ح — ينص صك الانتداب ان «وطناً» قومياً سينشأ لليهود في فلسطين. بيد ان الصهيونيين يلحون في ان تكون فلسطين «الوطن» القومي للشعب اليهودي».

ط — لا يرتضي مندلسلبر تحديداً للصهيونية إلاّ التحديد الذي ذكره ديزرائيلي في رواية (ألرويْ): «تسألوني عن رغبتي، فأجيبكم أنّ رغبتي هي أورشليم. تسألوني عن رغبتي، فأجيبكم أنّ رغبتي هي الهيكل. هي كل ما فقدناه، هي كل ما صبونا اليه، هي كل ما حاربنا من أجله، هي بلادنا الجميلة، هي معتقدنا المقدس، هي عاداتنا الساذجة وأخلاقنا القديمة!

ي — وقال جابتنسكي أمام لجنة شو: «قبل كل شيء اكثرية يهودية في فلسطين كيما يتسنى للنظرية اليهودية ان تسود على الدوام تحت حكم ديمقراطي».

علاقة العرب بالانكليز

كان سكان فلسطين العرب جميعهم، ومثلهم سكان شرقي الأردن وسوريا والعراق، ينظرون قبل الحرب الى كل شخص بريطاني كأنه مثال العدل والنبل والشرف. وكانت رغبة العربي الوحيدة أن يخلع عنه النير التركي. ولمّا قطعت بريطانيا العظمى في وعدها للملك حسين، ثارت الأمة كلها على الاتراك، وساعدت القضية البريطانية مباشرةً وغير مباشرة. بيد أن بريطانيا العظمى نقضت وعدها وداست

أقدس رغائب العرب مرضاةً لليهود، مع أنّه من الحقائق التاريخية أنّ للعرب السبق الذي لا يُنكر في الضمانات التي أعطتها بريطانيا لتضمن مساعدتهم في الحرب. ثم إن بريطانيا العظمى قد تغاضت عن تنفيذ ما أوصى به الخبراء البريطانيون، لأن تلك الوصايا جاءت لصالح العرب. وابتُدعت نظامات جديدة لكبت العرب وللحيلولة دون حصول المهاجرين منهم في الخارج على الجنسية الفلسطينية مع أنها جنسيتهم الطبيعية. ورُخِّص في الوقت عينه لمئات الألوف من اليهود المهاجرين أن يدخلوا فلسطين ويبتاعوا القسم الأكبر من أخصب أراضي البلاد. وقد انقضت ثماني عشرة سنة على هذه التجربة الخطرة، وكانت الحال تزداد تحرجاً في كل سنة. فهل يُستغرب إذن أن يشعر كل عربي، مسلماً كان أو مسيحياً، بدوياً كان أو فلاحاً اومدنياً، متعلماً أو أُميًّا، بأن كيانه نفسه معرّض للخطر من جرّاء هذه السياسة الغاشمة؟ وهل يُستغرب ان يمقت كلٌ منهم هذه السياسة الظالمة ويبذل المستطاع في سبيل نقضها؟!!

وها نحن نصارى فلسطين الذين تثقّف معظمنا في مدارس بريطانية، والذين يزيد تعلقنا بالشعب البريطاني، على تعلق سائر الفلسطينيين، والذين نُعجب بالعدالة البريطانية، والأخلاق البريطانية

والسياسة البريطانية، قد أصبحنا الآن أولئك الذين يمقتون السياسة البريطانية المنافية للمبادىء المسيحية أشد المقت! إن الاضطراب الحالي ككل اضطراب سابق، ليس ثورة أوقد نارَها الزعماء كما يزعم الأغيار بقصد استعادة نفوذهم المفقود، وإنما هو قيام العرب بأجمعهم متحدين قياماً فجائياً دون ما ينزل بهم من المظالم التي لا تُطاق. ويقول تقرير هيكرافت في هذا الصدد بوضوح: «لا يمكن اثبات ما زعمه اليهود من أن الفتن لم تكن لتنشب في البلاد لو لا تحريض الوجهاء الأفندية والمشايخ». وجاء في التقرير نفسه: «ان الفتن التي نشبت في يافا سنة ١٩٢١ لم يدبرها العرب ولم يُعدّوها.» ومثل هذا يمكن أن يقال عن كل اضطراب، ولكن: إذا كان البريطانيون مصممين ان يسيروا على هذه السياسة حتى النهاية فما عليهم إلاّ ان يستأصلوا الأمة العربية من فلسطين. إن الوعد بإرسال لجنة ملكية للنظر في ظلامات العرب ليس إلا من قبيل التمويه لتهدئة ثائرة العرب: فما حدث بتقارير هايكرفت وشو وجون كروسي وسمبسون؟ ولمَ ألغي الكتاب الابيض برسالة المستر مكدونلد للدكتور وايزمن؟ وكيف يُتوقّع بعد ذلك ان يثق عرب فلسطين باللجان؟

نحن لا نمقت الشعب البريطاني برغم الأحوال الدموية الحاضرة في فلسطين، ولكننا نبغض السياسة المفروضة عليهم والتي يقومون

بها برؤوس الحراب حبًّا باليهود. ولم يكن عدم ثقتنا بالسياسة البريطانية ليخلق فينا ميلاً الى دولة أخرى من دول أوروبا ، ولم يكن ليقلل من إعجابنا بالشعب البريطاني . وإننا لنعلم أن ما قاله برون هو عين الصواب أي : « لسنا نعتقد أن الشعب البريطاني مسؤول عن الغدر الذي ذهبتم ضحيته » ويسرنا أن نعلم أن في انكلترا شعوراً بيّناً بأن رجال السياسة قد غدروا بالشعب العربي على أشنع الوجوه

علاقة العرب باليهود

تتّضح من المقتبسات التالية الكيفية التي عامل بها اليهودَ عربُ فلسطين ومسلمو الشرق عامة .

كتب رحّالة زار فلسطين في القرون الوسطى ان صلاتٍ طيبة كانت بين العرب واليهود في قانا وغيرها من الأماكن في الجليل .

وقال هايمسون : كان لليهود (في الاجيال الوسطى) حرّية المجيء الى فلسطين وان يستقرّوا فيها . . . . فأصبحت فلسطين على هذا الوجه مركزاً للزيارة اليهودية . . . . وكانت معيشة اليهود في فلسطين من الرّغد بحيث انتشرت الإشاعة في أوروبا أن اليهود قد اشتروا جبل صهيون والقبر المقدس ونقضوا ما عليهما من الأبنية .

وكتب الرجل نفسه عن حالة اليهود في القسم الأخير من القرن الخامس عشر والقسم الأول من القرن السادس عشر : كادت بلاد المسلمين تكون هي البلاد الوحيدة التي استطاع فيها اليهود أن يجدوا ملجأً يسكنون فيه ويأمنون على ارواحهم . . . . وقد منح الملك سليمان القانوني رعاياه اليهود الحرية التامة . وكانت لهم الحرية المطلقة ان يقوموا بما شاؤوا من الأعمال . . . وكان عدد كبير من يهود القدس يتاجرون مع القرى المجاورة . وذكر الحاخام اسحق كريكال أن عدد الأسر اليهودية في فلسطين كان يناهز الألف (في نحو سنة ١٧٧٠). ولم تكن هذه الأسر تقيم بالمدن المقدسة الأربع وحدها بل بغزة ونابلس وعكا وصيدا ويافا . وقد بلغ عدد السكان اليهود زهاء ٢٥،٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ وقد بلغ هذا العدد في السنين الـ ٣٥ التالية خمسة أضعافه . وليس ما يدل على أن يهود فلسطين قد حُظر عليهم شرعاً أن يُعنوا بالفلاحة .

وكتب ارسكين : كان اليهود والعرب قبل الاحتلال يعيشون في سلام . وكتب الدكتور وينر : ينبغي ألاّ يذهب عنا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين كانت حسنة قبل الحرب على وجه عام .

وقال الكاتب نفسه : « سمعت من رجل يوثق به ما يكاد لا يعرفه أحد وهو أن جماعة من زعماء المسلمين في فلسطين قد قاوموا محاولة الأتراك في ايقاد نار الفتنة بين اليهود » .

ففي هذه المقتبسات ما يكفي للدلالة على أن العرب كانوا يعايشون اليهود بسلام . ولم تتوتر العلاقات بين هاتين الأمتين الاّ بسبب تصريح بلفور الذي يُعمل به بمحاباة بيّنة . وقد أدرك العرب ما للجمعية الصهيونية ، وخاصة الوكالة اليهودية ، من النفوذ العظيم وشعروا أنهم قد يواجهون في الجيل المقبل أكثرية يهودية . وبعبارة اخرى إن كيانهم نفسه مهدّد بخطر عظيم . وتدل المقتبسات التالية على انهم مُحقون في مخاوفهم على مستقبلهم :

كتب جابتنسكي رسالة الى جريدة التيمس يقول فيها ان الخدمة العسكرية في فلسطين يجب ان تكون من امتيازات اليهود فقط .

وصرح الدكتور إيدر أن حَمْل السلاح ينبغي ان يكون من حقّ اليهود لا من حق العرب . ومن رأيه أنه ينبغي عند تعيين المندوب السامي في فلسطين أن تمنح الجمعية اليهودية الحق في أن تُبدي الاعتراض على اختيار الحكومة البريطانية أو ان تقدم بياناً يتضمن اسماء من تحبذ اختيارهم لهذه المهمة للنظر فيه .

جاء في تقرير سمبسون أن استبدال العمل العربي بالعمل اليهودي من خطط الجمعية الصهيونية المقرّرة .

وجاء في التقرير ذاته أن تقرير اللجنة التنفيذية لاتحاد العمل اليهودي يقول : « اذا استخدم العرب (في المستعمرات اليهودية) فانّما تُشغل أماكنُ في وسع اليهود أن يهاجروا من اجلها .

وكتبت جريدة دوارها يوم في دعوة اذاعتها على الشعب الإسرائيلي في انحاء العالم : أيها اليهود ، ويا ايها اليهود الوطنيون في العالم كله ، إنهضوا واتحدوا ولا تسمحوا لأعينكم بالاغتماض ، ولا تعمدوا الى السكون حتى يعاد إلينا الحائط (حائط المبكى) كله » .

وتقول دائرة المعارف البريطانية تحت عنوان الصهيونية: «يتوقع اليهود خلاص اسرائيل ، وتجدد الدولة اليهودية ، وتجديد هيكل سليمان واعادة عرش داود » . وتقول دائرة المعارف اليهودية: «ليقوموا بالعبادة في الهيكل اي في المسجد الأقصى وليقيموا مملكتهم في فلسطين» .

وجاء في كتاب أرسله حاخام رومانيا الأكبر الى سماحة المفتي مؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ : «ان الملك داود اشترى بصكٍ جبل موريا في القدس من آرون اليابوسي ووقفه للرب . وقد أرسلتُ الى سكرتير حكومة فلسطين العام في القدس البراهين على ذلك، ولذا أطلب باسم الرب الأزلي ما يلي :

اولاً : ان يسمح العرب للكهنه أبناء هارون أن يقوموا بالخدمة الدينية . . . . على هذا الموضع المقدس .

ثانياً : ويمكن للعرب بعد ان يسمحوا بذلك بنيّة صادقة أن يظلوا هناك كحراس . . . . .

وكتب اللورد ملتشت : « لقد دنا اليوم الذي يعاد فيه بنـاء الهيكل ، واني أقف حياتي كلها لاعـادة بناء هيكل سليمان في موضع المسجد الأقصى » .

وكتب زوكول : « ينبغي للعرب أن يُقوّضوا خيامهم ويعودوا الى الصحراء التي خرجوا منها » .

وقال برودسكي منذ اسابيع فقط : « اذا كان السكان اليهود في سنة ١٩٣٥ قد زادوا ٧٠،٠٠٠ فيقتضي أن يزيد عددهم هذه السنة أكثر من ذلك جداً » .

وكتب جابتنسكي في جريدة التيمس ما نقتطف منه: « ان الانتداب يعني مهاجرة اليهود بكثرة عظيمة وبقاء هذه الهجرة مدة تكفي لجعل فلسطين قطراً يهودياً. وغايتنا الاساسية أن تكون الهجرة واسعة مطلقة قبل كل شيء. وان تكون عمل الحكومة لا عمل الافراد . ونجاحها منوط بعمل الحكومة التشريعي والإداري

وبكفاءة القوى التي تضبط السلام والنظام في البلاد . . . . والمقصود المهم الاساسي أن تكون للحكومة الامبراطورية سياسة تجعل أهم ما يجب على الادارة هو العملَ بالتعاون مع الجمعيات الصهيونية اليهودية . . . وفتح شرقي الاردن للاستعمار اليهودي، لأن القطر الكائن الى الشرق من الأردن أطيب ارضاً واغزر ماء واقل سكاناً من القسم الغربي من الأرض المقدسة » .

كتب بنتوتش في كتابه فلسطين اليهود : «ليس من الضرورة لفلسطين المقبلة ان يُقتصر على حدودها التاريخية . ففي الإمكان ان تمتد المدنية اليهودية الى الارض كلها التي ضمنت في الوعد ، أي الارض الممتدة من البحر المتوسط الى الفرات ومن لبنان الى نهر النيل . هذه هي الارض التي أُعطيت للشعب المختار » .

وكتب الدكتور كوهن : «ان الفريق الاعظم من الصهيونيين يرون تصريح بلفور مجرداً من كل معنى إذا لم يكن يقصد منه جعل الأكثرية في فلسطين يهوداً»

أفلا تدلّ هذه المقتبسات دلالة لا مجال للشك فيها على ان الغاية التي يتوخاها كل يهودي ، معتدلاً كان ام متطرفاً، هي جعل فلسطين دولة يهودية ، الاكثرية فيها يهودية ، ذات شرطة يهودية وقوة

عسكرية يهودية ، وحظر العمل اليهودي على كل من ليس يهودياً ، والاستيلاء أخيراً على الاماكن المقدسة ، ومدّ تخوم المملكة اليهودية الى شرقي الاردن والعراق ؟ فما تفعل أقوال الوكالة اليهودية المُطَمْئِنَة تجاه هذه المواد الدافقة ؟ أفليس حافزاً طبيعياً لكل أمة تحت الشمس ان تدافع عن مصالحها ؟ إنّ هذا ، وهذا وحده ، هو ما حاول العرب صُنعه في السنوات الثمانية عشرة الاخيرة .

وقد اصاب يوجين هوفْلك في قوله : «ان عدم ثقة العرب نتيجة لسياسة الغرب الاستعمارية ، وفي الوقت عينه نتيجة للسياسة الخاطئة التي يسير عليها زعماء اليهود الضالّون المضلّلون الذين لم يروا في معاهدة سان ريمو سوى الحراب البريطانية التي احتموا وراءها . ومادام ان اليهود هذه خطتهم الخطرة وهم لا يزالون أقلية ، فما أسوأ ما تكون خطتهم حينما يصبحون أكثرية ؟ وقد كتب دكتور مانيوس قائلا : ما دمنا ، ونحن لا نزال أكثرية ، نُلحّ في منع الآخرين من تنفيذ مقاصدهم العادلة ، وما دمنا نمنعهم من ذلك بمساعدة الحراب ، فينبغي الاّ نعجب من ان يهاجمنا الغير ومن ان يحلّ بنا الانحطاط الادبي وهو شرّ من ذلك .

ولنسأل الآن هل في الامكان أن تزداد الهجرة من غير أن تُضرّ بكيان العرب نفسه ؟ إذا كان كل ما قاله الخبيرون الرسميون في هذا

الصدد لا يُقنع ، لأن هؤلاء الخبيرين بريطانيون ، فإني أقتبس ما كتبه مؤخراً أحد اليهود في جريدة الاسبكتاتور فلعلّ فيه ما يُقنع البريطانيين واليهود معاً :

يتضح أن مقدرة البلاد الاقتصادية في السنوات الأخيرة لم تراع على كل حال عندما قُرِّر زيادة عدد المهاجرين المرخَّص لهم ، حينما يرى الانسان هذا العدد الهائل من صغار الباعة والتجار واصحاب الحِرف وغيرهم من الذين لا يتسع لهم قطر صغير كفلسطين المسكينة . وحالة البلاد الاقتصادية الحاضرة هي ولا شك نتيجة للهجرة المتدفقة في السنوات الخمس الأخيرة . ويظهر أن حلّ هذه المشكلة هو في العودة الى سنة ١٩٢٢ ووضع الخطة المقررة وقتئذٍ موضع التنفيذ بروحها ونصها .

والعرب لا يلومون اليهود بقدر ما يلومون السياسة البريطانية التي تقوم ، برغم رغبات الشعب البريطاني ، بحملة مدمّرة على العرب بقصد إبادتهم من بلادهم التي عاشوا بها في القرون الثلاثة عشر الاخيرة .

وليست هذه فكرتي الخاصة وحدي فإن المؤلف اليهودي جاكوب كلاسكن كتب ما مؤدّاه : إن السياسة الصهيونية تقتضي مساعدة يدٍ قديرة على العرب وحماية السلطة الحاكمة من الشعب المحكوم . وقال ايضاً : اذا شاءت انكلترا ان تعترف ان الشعب اليهودي المقيم

خارج فلسطين هو الامة التي لها السيادة في فلسطين ، فإن الصهيونيين يستطيرهم الفرح ويحتفون بهذا العمل احتفاء عظيماً لان فيه تحقيقاً تاماً لرغباتنا وآمالنا . ومن رأينا أننا لن نقضي على القضية العربية في أقرب وقت إلاّ بهذه الوسيلة ، وبمساعدة الحراب البريطانية ، وربّما بمساعدة حرابنا نفسها . . . . وليس من قبيل الاتفاق ان السياسة الصهيونية لم تحاول التوصل الى التفاهم مع العرب ، وانما ذلك خطّة مقرّرة .

وقال هيليربلوك : ان صهيون الجديدة لا تُناط بالجنود اليهود والشجاعة اليهودية المحافظة على سلامها الداخلي وحماية كيانها من القوى العديدة المعادية وإخراج السكان الحاليين من ارضهم وتسويد السلام بين العناصر المحليّة المناوئة لها اشد المناوأة ، وإنّما يُناط ذلك بالجنود البريطانيين والمقدرة البريطانية على التنظيم والتضحيات البريطانية .

وأقتبس ، تتِمّةً لهذا الفصل ، ما كتبته السيدة فوربز قالت : واجهت في القدس وفي لندن كثيرين من الصهيونيين الذين لا يسعهم الاعتقاد أن العرب قد حلّ بهم شيء من الظلم ، في حين أن لجنة بعد أُخرى قد أشارت بدقّة الى موضع الضعف في إدارتنا لقُطر من واجبنا ان نحمي حقوق كل القوميّات التي فيه .

حالة الفلاح الفلسطيني الحاضرة

في ما يلي مقتبسات من التقارير الرسمية تصف حالة الفلاح التي يُرثى لها :

قال الدكتور ولكانسكي : إن قوت الفلاح نزْر وعلى وتيرة واحدة . وجاء في تقرير سمبسون : كان معدل الدخل الصافي للعائلة القروية حتى منتصف سنة ١٩٢٩ يتراوح بين ٢٥ و٣٠ جنيهاً فلسطينياً . وقد جاهدت هذه العائلة لتعيش على هذا الدخل . وكثير من المزارعين مدينون بمبالغ لا يسعهم إيفاؤها . فما أشقى عيش أُسرة مؤلفة من خمسة أعضاء على الأقل تعيش على هذا المبلغ القليل ! وما أشقى ما هي عليه الآن بعد ست سنوات انقضت على كتابة هذا التقرير سمحت فيها الحكومة ببيع ما لا يقلّ عن نصف مليون دونم من الارض !

وكان من رأي مدير الاراضي سنة ١٩٣١ أن طريقة بيع الاراضي إذا استمرّت ٣٠ أو ٤٠ سنة أخرى فإن الفلاح الملاّك ينقرض من البلاد .

وجاء في تقرير سمبسون أن ١٣،٢ في المئة من أولاد القرى فقط تيَسَّر لهم أن يدخلوا المدارس في نهاية سنة ١٩٢٠ .

وجاء في تقرير مدير المعارف أن عدداً كبيراً من الصبيان والبنات يُرفض قبولهم كل سنة في مدارس المدن لإعواز المكان الكافي .

وأدلى مدير الصحة بالملاحظات الآتية للجنة سمبسون : إن حالة القرويين الاقتصادية تدعو الى اليأس. فلا تكاد تجد قرية عربية لا دَيْن عليها . فالفلاحون رازحون تحت أعباء الضرائب الى حدٍ يتعسّر عليهم عنده دفع المفروض من الأعشار. وزد عَلَى ذلك أنهم، وإن كانت غلتهم طيّبة ، لا يستطيعون بيع ما يحصل عندهم من القمح والشعير والزيت... ولا تقع تبعة هذه الحالة السيئة على الفلاح، لانه لا يعدم النشاط والذكاء، فإن له مقدرة وخبرة بالزراعة . ونكاد لا نشك أنه يستطيع أن يحسن حالته سريعاً إذا أُتيح له ان يتعلم طرائق أفضل واذا تيسّر لديه رأسمالٍ كاف لاستخدام تلك الوسائل .

ونقول في ختام هذا الفصل ما قاله الدكتور مانيوس: «لن تترقي البلاد ولن تصيب فلاحاً والعرب الفلاحون يكادون يكونون عبيد رقّ. وها هم قد ساروا شوطاً بعيداً في طريق العبودية التامة لان ما بُذل لهم من المساعدة لتحسين حالتهم هو دون الكفاية كثيراً، وإنْ هو إلاّ نقطة من المساعدة في بحر الاحتياج .

العرب الفلسطينيون يناشدون

كل سيدة بريطانية وسيد بريطاني

إننا نناشد شعور كل بريطاني بالعدالة ان يساعدنا في جهادنا في سبيل البقاء جهاداً لم تحملنا عليه دولة معادية بل حملنا عليه شعب حاربنا معه جنباً الى جنب ، وإننا نطلب على ضوء كل ما تقدم ما يلي :

اولا : ان تُقَفَ حالا وتماما الهجرة الصهيونية التي لا يسع احداً من البريطانيين ان يسمح باستمرارها إلاّ إذا كان يرغب رغبة اكيدة في انقراض العرب من فلسطين. وإذا كانت هذه هي الغاية التي تتوخّاها بريطانيا العظمى ، فإننا سنواصل جهادنا في سبيل الحياة ، بالطرق السلمية ، واثقين بعدالة الشعب البريطاني ، حتى نموت موتاً لا قيام بعده ، او نصل بعون الله الى حياة افضل. وإننا نعلم أن بريطانيا العظمى قادرة على سحق كل حركة يأتيها كل عربي يجرؤ على المطالبة بالعدالة. بيد أنّا نأمل بل نعتقد أن وجدان هذه الامة العظيمة لا يزال حياً وأنه يُلبّي نداء العدل .

ثانياً : ومطلبنا الثاني قد أوضحه البروفسور كيث بقوله . «أمّا يمكن التغاضي عنه في الحقيقة أن يُحرم قُطر كفلسطين ، له من الخطر ما له ، مجلساً نيابياً وأن يُجعل في مستوى الصومال وجزيرة القديسة

هيلانة وجبل طارق ؟ أوَ يجوز التغاضي عن رغبات ما يناهز ٨٢٥٠٠٠ من المسلمين و ١٠٠،٠٠٠ من المسيحيين بإغراء ٣٢٠،٠٠٠ من اليهود؟ أم أن هذا المجلس يؤخرّ منحه الى أن تستغرق الهجرة سكان فلسطين العرب وتنتقل السيادة السياسية الى اليهود » ؟ ولنا أن نسأل : هل فلسطين في مستوى من المدنية أحطّ من مستوى شرقيّ الأردن حتى يكون لهذا القطر حكومة دستورية لها برلمانها ، ولا يكون مثل ذلك لفلسطين ؟

ثالثاً . ومطلبنا الثالث قد أحسن الفريق بيك باشا ايراده في كتابه (تاريخ شرقي الاردن وقبائلها). فالمؤلّف يقول لدى ذكره استيلاء عُمر بن الخطاب على هذا القطر الشرقي: « وأدرك عُمر ايضاً أن فلاح الاقطار الخاضعة له منوط بالاحوال الزراعية ، ولذا منع القرويين من التصرف في املاكهم بأن حظر شراء الارض في الامصار المفتتحة » .

رابعاً : تنفيذ ما اوصى به السير سمبسون في تقريره ، وما يُعدّ من الضرورة الاساسية لحياة الفلاح نفسها . فقد جاء في هذا التقرير قوله : «من البيّن ان القدَر الذي تُمكن الحياة معه لكل أسرة قرويّة في ارض لا ريّ فيها لا يقل عن ١٣٠ دونما .

خامساً : ينبغي تنظيم الجنسية الفلسطينية وفقاً للانظمة المتّبعة في البنجاب وكينيا ومصر .

(انتهى)



